قائمة التدفقات النقدية

دكتور/ محمود عبد الرحمن
دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة
قسم المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

تظهر أهمية هذه القائمة حيث يرى مستخدمو القوائم المالية وعلى الأخص المحللون الماليون أن هناك الكثير من التعقيدات التي يتسم بها نظام محاسبة الاستحقاق التي تخفي التدفقات النقدية وتعمل على اتساع الفجوة بين صافي التدفقات النقدية وبين رقم صافي الدخل، وذلك لأن قائمة الدخل لا تظهر إلا ما يتعلق بالعمليات التشغيلية من تدفقات نقدية.

تمكن قائمة التدفقات النقدية مستخدمي القوائم المالية من تقييم موقف الشركة من السيولة قصيرة الأجل وسداد الالتزامات في مواعيدها والمرونة المالية للشركة.

كما تساعد في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من الحكم على جودة الأرباح. كلما زادت نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل كلما زادت جودة رقم الربح.

ـ نظراً للأهمية البالغة للتدفقات النقدية أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB المعيار رقم (95) في نوفمبر 1987م القاضي بإعداد قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية الثلاثة الأخرى.

أهداف قائمة التدفقات النقدية:

أ ـ يعتبر الهدف الأساسي من هذه القائمة تقديم المعلومات الهامة عن النقدية المحصلة والمنصرفة خلال فترة مالية محددة.

ب ـ تمثل المعلومات الواردة بها أداة مفيدة تساعد المستثمرين والمقرضين وغيرهم في:

-تقييم مقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية.
-تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها وتوفير احتياجاتها النقدية من التمويل الخارجي.
-تفسير الفروق بين صافي الدخل والنقدية المحصلة والمنصرفة المتعلقة به.
-تقييم آثار التدفقات النقدية على المركز المالي للمنشأة وخاصة عمليات التمويل والاستثمار.

ج ـ تصنيف مصادر واستخدامات الأموال إلى ثلاثة أنواع هي الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

د ـ الإفصاح عن العمليات المالية التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية ومدى تأثيرها على قائمة المركز المالي.

هـ ـ استخدام الشكل الأساسي لقائمة التدفقات النقدية وكذلك المصطلحات الواضحة التي لا تحتمل اللبس والتأويل لتسهيل مهمة مستخدمي تلك القائمة على اتخاذ القرارات المرتبطة بالتدفقات النقدية للمنشأة.

و ـ تقييم أداء المنشأة فيما يتعلق بإدارة الأموال المتاحة من حيث العجز أو الزيادة الناتج عن الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وفقاً لمعايير التمويل والاستثمار الرشيدة.

محتوى قائمة التدفقات النقدية وتبويبها:

يقضي المعيار (95) بضرورة أن تفسر قائمة التدفقات النقدية التغيرات التي حدثت خلال الفترة في أرصدة النقدية وما يعادلها.

تتمثل **العناصر النقدية** في المبالغ النقدية الموجودة لدى المنشأة والمبالغ المودعة تحت الطلب لدى البنوك.

كما تتمثل **العناصر المعادلة للنقدية** في الاستثمارات قصيرة الأجل التي تتميز بدرجة عالية من السيولة والتي يكون من السهل تحويلها إلى نقدية دون تحمل مخاطر جوهرية نتيجة تغير القيمة مثل سندات الخزينة وصكوك صناديق الاستثمار.

تقسم التدفقات النقدية في هذه القائمة إلى:

(1) التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية:

تفصح عما إذا كانت المنشأة قادرة على أن تحقق تدفقات نقدية داخلة كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة واللازمة للتشغيل. أي أنها تظهر الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد رقم صافي الدخل.

كلما زادت التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة كان ذلك مؤشراً على أن المنشأة تعمل بربحية وسيولة جيدة.

(2) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تتضمن منح القروض وتحصيلها وشراء الأصول الثابتة. وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مؤشراً مباشراً عن درجة نمو المنشأة أو انكماشها.

كلما زادت التدفقات النقدية الخارجة عن الأنشطة الاستثمارية عن تلك التدفقات النقدية الداخلة المرتبطة بها، دل ذلك على نمو المنشأة وتوسعها.

(3) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تفصح عن الأنشطة التي تتعلق بالتمويل طويل الأجل والسداد بحيث تعطي صورة كاملة لمستخدمي القوائم عن سياسات المنشأة في تمويل عملياتها.

الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
± التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
± التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.
= صافي الزيادة (النقص) في النقدية.
± رصيد النقدية في بداية المدة.
= رصيد النقدية في نهاية المدة.

جدول مهم جداً ومطلوب ص 221

*** هناك بعض التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية والتي يتم إدراجها ضمن الأنشطة التشغيلية مثل المتحصلات من عائد الاستثمارات سواء في شكل فوائد سندات أو توزيعات أرباح أسهم ممتازة وكذلك مدفوعات الفوائد التي تسدد للمقرضين.

كما أن هناك بعض العناصر النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والتي يتم إدراجها ضمن الأنشطة الاستثمارية مثل المتحصلات من بيع الأصول الثابتة. فبالرغم من أن المكاسب والخسائر يتم التقرير عنها في قائمة الدخل إلا أنه يتم استبعاد أثر المكاسب أو الخسائر الناتجة من عملية البيع من صافي التدفق النقدي المتعلق بالأنشطة التشغيلية.

إعداد قائمة التدفقات النقدية:

على عكس القوائم الأساسية الأخرى،لا تعد هذه القائمة من واقع ميزان المراجعة بعد التسويات وإنما تستمد معلوماتها من ثلاثة مصادر :

1

- الميزانية العمومية المقارنة : حيث توفر معلومات عن التغييرات التي تطرأ على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية من بداية الفترة إلى نهايتها.

2- قائمة دخل الفترة الحالية : وهي تساعد على تحديد التدفقات النقدية المتولدة عن أو المستخدمة في الأنشطة التشغيلية للمنشأة خلال الفترة المحاسبية.

3- بيانات إضافية أخرى : يتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ العام لتحديد كيفية توليد النقدية أو استخدامها خلال الفترة.

خطوات إعداد القائمة:

الخطوة الأولى:

تحديد التغير في النقدية عن طريق حساب الفرق بين رصيدي النقدية أول وآخر الفترة في الميزانية العمومية المقارنة.

الخطوة الثانية:

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وتعتبر هذه الخطوة أكثر صعوبة من الخطوات الأخرى لأنها لا تتضمن تحليل قائمة الدخل الخاصة بالفترة فحسب وإنما أيضاً تتطلب تحليلاً مفصلاً للميزانية العمومية المقارنة والبيانات الإضافية الأخرى.

ولحساب لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يتم إتباع إحدى الطريقتين التاليتين :

1- الطريقة المباشرة: طبقاً لهذه الطريقة تسوى عناصر الإيرادات والمصروفات لكي تظهر بشكل مباشر المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة.

سميت بالطريقة المباشرة لأنها تحتسب الإيرادات النقدية و المصروفات النقدية مباشرة دون تعديل صافي الدخل.

2- الطريقة غير المباشرة: يتم البدء بصافي الدخل ويتم تعديله ببعض التسويات اللازمة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

سميت بالطريقة غير المباشرة لأنها تبدأ بصافي الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق ثم يتم تحويله بعد ذلك للأساس النقدي. تسمى أحياناً "بطريقة التسوية" حيث تقوم بتعديل أو تسوية صافي الدخل بتلك البنود التي تؤثر على صافي الدخل لكنها لا تؤثر على النقدية.

للوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فإنه من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات تبعاً للأساس النقدي الأمر الذي يتطلب استبعاد أثر عمليات قائمة الدخل (المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق) والتي لا تؤدي

إلى الزيادة أو النقص في النقدية. أي أن يتم استبعاد أي إيرادات غير نقدية (المبيعات الآجلة مثلاً) والمكاسب بأنواعها بالإضافة إلى استبعاد المصروفات غير النقدية والخسائر من المصروفات المحققة أو التي تخص الفترة.

بمعنى أن المصروفات غير النقدية في قائمة الدخل تضاف مرة أخرى إلى صافي الدخل في حين أن الإيرادات غير النقدية تخصم من صافي الدخل وذلك لاحتساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ومن أهم البنود التي تتم معالجتها ما يلي:

(1) تضاف المصروفات غير النقدية والخسائر إلى رقم صافي الدخل، وتتمثل المصروفات غير النقدية في:

(أ) مصروفات استهلاك الأصول الثابتة، واستنفاد الأصول غير الملموسة وخصم إصدار السندات. (تضاف إلى صافي الدخل)
(ب) النقص في الأصول المتداولة والزيادة في الالتزامات قصيرة الأجل. يحسب النقص في الأصول المتداولة أو الزيادة في الخصوم المتداولة وتتم إضافته إلى صافي الدخل.

ومن أمثلة النقص في الأصول المتداولة، النقص في المخزون.

ومن أمثلة الزيادة في الالتزامات قصيرة الأجل، الزيادة في المصروفات المستحقة والزيادة في رصيد حساب الدائنين.

فعندما تزداد أرصدة الدائنين فإن هذا يعني أن المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق أعلى من المصروفات وفقاً لأساس النقدي، أي أن المصروفات تزيد عن المدفوعات لأن المصروفات تشتمل على جزء لم يسدد بعد. وبالتالي يجب إضافة الزيادة في حسابات الدائنين لصافي الدخل وعمل العكس في حالة النقص حيث يتم خصم الفرق من صافي الدخل.

(2) تخصم الإيرادات غير النقدية والمكاسب من صافي الدخل. وتتمثل الإيرادات الغير نقدية في:

(أ) استنفاد علاوة إصدار السندات، ونصيب الشركة القابضة من أرباح شركاتها التابعة. (تخصم من صافي الدخل)

(ب) الزيادة في الأصول المتداولة والنقص في الالتزامات قصيرة الأجل. تحسب الزيادة في الأصول المتداولة أو النقص في الخصوم المتداولة ويتم خصمه من صافي الدخل.

ومن أمثلة الزيادة في الأصول المتداولة الزيادة في رصيد المدينين. فعندما تزداد أرصدة المدينين فإن هذا يعني أن الإيرادات وفقاً لأساس الاستحقاق أعلى من الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك لأن الإيرادات وفقاً لأساس الاستحقاق تشتمل على المبيعات الآجلة التي لم تحصل بعد. وبالتالي يجب خصم الزيادة في حساب المدينين من صافي الدخل. والعكس في حالة النقص حيث تتم زيادة الفرق لصافي الدخل.

**** صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية هو نفسه سواء اتبعنا الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

الخطوة الثالثة:

تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية حيث تتطلب تحليل كل التغيرات الأخرى الموجودة في الميزانية العمومية المقارنة لتحديد تأثيرها على النقدية.

1- وفقاً لمحتوى قائمة التدفقات النقدية تعتبر الزيادة في أسهم رأس المال نشاطاً تمويلياً.

2- الزيادة في الأرباح المحتجزة الناتجة من صافي الدخل لا تؤخذ في الاعتبار نظراً لأن صافي الدخل تم تحويله إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

3- يعتبر الانخفاض في حساب الأرباح المحتجزة نتيجة إجراء توزيعات نقدية نشاطاً تمويلياً.

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة المباشرة	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة
المتحصلات النقدية من الإيرادات - المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية = الدخل قبل الضرائب - ضرائب الدخل المدفوعة نقداً = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	صافي الدخل - الزيادة في رصيد المدينين + الزيادة في رصيد الدائنين = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ملاحظة:

1- تبدأ قائمة التدفقات النقدية بقسم الأنشطة التشغيلية سواء اتبعت الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة .

2- يشجع مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام الطريقة المباشرة لاعتبارات عديدة مثل سهولة فهم مستخدمي القوائم المالية وبساطتها في توضيح الأنواع الرئيسية من العمليات المالية التي يترتب عليها تدفقات نقدية موجبة أو سالبة من الأنشطة التشغيلية ما يعني أن الطريقة المباشرة غير ملزمة وقد حذت حذوها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في تفضيل الأسلوب المباشر.

3- يتطلب المعيار (95) في حالة استخدام الطريقة المباشرة الإفصاح عن التسوية الخاصة بصافي الدخل كما هو معد وفقاً لأساس الاستحقاق وصولاً إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في جدول منفصل كإفصاح إضافي أو معلومات مساعدة في العرض والإفصاح المتعلق بتعديل صافي الدخل في حالة إتباع الطريقة غير المباشرة يصبح مثل هذا الإفصاح الإضافي غير مطلوب لأنه جزء أساسي في إعداد قائمة التدفقات النقدية نفسها.

4- عند استخدام الطريقة غير المباشرة يجب إظهار التسوية إما في قائمة التدفقات النقدية نفسها أو في كشف مستقل مع قائمة التدفقات النقدية. وإذا تم إظهار التسويات في قائمة التدفقات النقدية نفسها فيجب تمييز التسويات في صافي الدخل بوضوح على أنها بنود تسوية.

استخدامات وفائدة قائمة التدفقات النقدية:

تتمثل المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية في :

1- النقدية التي تتوفر من أو تستخدم في الأنشطة التشغيلية : تفيد في توفير معلومات عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي تعتبر مقياساً لجودة الأرباح من العمليات.

2- النقدية التي تتوفر من أو تستخدم في الأنشطة الاستثمارية: توفر معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من استخدامها في الإجابة عن العديد من التساؤلات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للمنشأة.

3- النقدية التي تتوفر من أو تستخدم في الأنشطة التمويلية: توفر معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من استخدامها في الإجابة عن العديد من التساؤلات المثارة والمتعلقة بالأنشطة التمويلية.

تشير **جودة الأرباح** إلى مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية وكلما زاد هذا الارتباط كلما كان دليلاً على ارتفاع جودة الأرباح. ويقصد بالسيولة قدرة المنشأة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة، كما تشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد الالتزامات. بينما تعبر إمكانية التصفية إلى قدرة المنشأة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على تمويل بعض الأصول غير التشغيلية نقداً أو التخلص منها أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة.

قائمة التدفقات النقدية تعتبر مكملة لقائمة الدخل بإفصاحها عن التدفقات المتولدة عن العمليات التشغيلية للمنشأة.

كما تعتبر مكملة لقائمة المركز المالي بإفصاحها عن عمليات التدفقات النقدية التي تؤدي إلى تغيير في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.